The Nationality of Autonomous Robots: A Legal Study in Light of Artificial Intelligence Developments[#]

Norhan Samy Moussa [(1)*] Abobakr Mohamed Eldeeb[(2)]

(1) Researcher, Faculty of Law, Menoufia University / Egypt.

(2) Researcher, Administrative Prosecution Authority / Egypt

.

Received: 1/2/2026

Accepted: 10/5/2026

Published: 23/7/2026

* ***Corresponding Author:***

Nage_2008@yahoo.com

norhanmoussa@gmail.com

DOI:
https://doi.org/10.59759/law.v5i2.1859

Abstract

The world in the recent years has witnessed rapid and unprecedented developments in the field of technology and artificial intelligence making this field one of the most important corner of the forth industrial revolution. AI is not merely used on tools to execute technical tasks only, it as well has become an important part of our daily lives as it is able to conduct a number of tasks which require a great deal of intelligence and making self-decisions. These advancements have raised complex legal questions regarding the appropriate legal status of autonomous robots, which encouraged many countries to think about a new legal framework going in line with such advancements.

One of the most controversial issues in this context is the possibility of granting nationality to intelligent robots, especially after the international debate sparked by the granting of Saudi nationality to the humanoid robot Sophia in 2017. It triggered debates among legalists and sociologists about the nationality as a legal right, and whether this right can be expanded to include industrial entities. Can robots be considered "persons" within the legal system? If so, what rights and duties can be granted to them? And how might this affect traditional legal systems that regulate relations between natural and legal persons?

[#] A special issue for the Third International Conference, entitled: **Artificial Intelligence, A Legal Vision Towards a Sustainable Future**.

Keywords: Robots, Nationality, Artificial Intelligence Legal Personality, The Legal Status of Nationality

جنسية الروبوتات المستقلة، دراسة قانونية في ضوء تطورات الذكاء الاصطناعي

د. نورهان موسى [1] **د. أبو بكر الاديب** [2]

(1) باحث، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية / مصر .

(2) هيئة النيابة الإدارية / مصر

ملخص

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورًا مذهلًا في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، حيث أضحى هذا المجال واحدًا من أهم أركان الثورة الصناعية الرابعة. ولم يعد الذكاء الاصطناعي مقتصرًا على أدوات تُستخدم في تنفيذ المهام التقنية فقط، بل تجاوز ذلك ليصبح جزءًا أساسيًا من حياتنا اليومية، حيث يمكن للروبوتات أداء مهام تتطلب قدرًا كبيرًا من الذكاء واتخاذ القرارات الذاتية. ومع هذا التقدم المتسارع، برزت تساؤلات معقدة تتعلق بالمكانة القانونية للروبوتات الذكية، وهو ما دفع العديد من الدول إلى التفكير في إطار قانوني جديد يتناسب مع هذه التطورات.

تُعد قضية منح الجنسية للروبوتات الذكية واحدة من أبرز القضايا المثيرة للجدل في هذا السياق. فقد أثار منح الروبوت "صوفيا" الجنسية السعودية عام 2017 نقاشات واسعة بين القانونيين والاجتماعيين حول ماهية الجنسية كحق قانوني، وما إذا كان يمكن توسيع هذا الحق ليشمل كيانات اصطناعية. هل يمكن اعتبار الروبوتات "أشخاصًا" ضمن النظام القانوني؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هي الحقوق والواجبات التي يمكن أن تُمنح لهم؟ وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على الأنظمة القانونية التقليدية التي تنظم العلاقات بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين؟

الكلمات المفتاحيّة: الروبوتات، الجنسية، الذكاء الإصطناعي، الأساس القانوني للجنسية.

المقدمة.

شهد العالم خلال العقود القليلة الماضية طفرة نوعية في الابتكارات وتكنولوجيا المعلومات ومجال الحوسبة، تجلّت آثارها بشكل واضح في ازدهار وتطور الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المتعددة، وفي مقدمتها الروبوتات الذكية التي حوّلت ما كان يُعدّ خيالًا علميًّا إلى واقع ملموس.[1]

وقد أسهم هذا التطور الهائل في زعزعة العديد من المفاهيم والمعتقدات التي ظلّت راسخة ومستقرة لعقود من الزمن، وأعاد طرحها للنقاش في ضوء المعطيات التقنية الجديدة. ولم يعد الذكاء الاصطناعي مقتصرًا على أدوات تقنية تُستخدم لتنفيذ المهام بشكل آلي، بل تجاوز ذلك ليصبح عنصرًا فاعلًا في الحياة اليومية، حيث باتت الروبوتات قادرة على أداء مهام تتطلب قدرًا كبيرًا من الذكاء واتخاذ القرارات بشكل ذاتي.[2]

فالروبوتات من أبرز الابتكارات التكنولوجية في العصر الحديث، حيث تمثل دمجًا متقدمًا بين الهندسة والبرمجيات. والروبوتات هي آلات مصممة لأداء مهام محددة بشكل تلقائي أو شبه تلقائي، وغالبًا ما تُستخدم في بيئات تتطلب الدقة والسرعة. تتراوح تطبيقات الروبوتات من الصناعة إلى الرعاية الصحية، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية.[3]

ومع هذا التطور المتسارع، ظهرت تساؤلات قانونية واجتماعية معقدة تتعلق بالمكانة القانونية للروبوتات الذكية، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى التفكير في صياغة أطر قانونية جديدة تتلاءم مع هذه التحولات التقنية المتسارعة.

ومن بين أبرز القضايا المثارة في هذا السياق، تبرز مسألة منح الجنسية للروبوتات الذكية، التي أثارت جدلًا واسعًا في الأوساط القانونية والاجتماعية، لاسيما بعد قيام المملكة العربية السعودية بمنح الروبوت "صوفيا" الجنسية في عام 2017[4]. وقد أعاد هذا الحدث طرح تساؤلات

---

[1] جهاد محمود عبد المبدي، الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح و المنع مجلة البحوث الفقهية و القانونية، العدد 45 اصدار ابريل 2024 ،ص1

[2] Darrell M. West, The Future of Work: Robots, AI, and Automation (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2018).

[3] مقدمة عن الروبوتات https://www.rmg-sa.com/

[4] World Economic Forum, "A Robot Has Just Been Granted Citizenship of Saudi Arabia," World Economic Forum, October 27, 2017,

جوهرية حول مفهوم الجنسية كحق قانوني، ومدى إمكانية توسيعه ليشمل الكيانات الاصطناعية غير البشرية[1] . فهل يمكن اعتبار الروبوتات أشخاصًا قانونيين؟ وإن صح ذلك، فما الحقوق والواجبات التي يمكن أن تترتب على هذا الاعتراف[2] ؟ وكيف يمكن أن تتكيف الأنظمة القانونية التقليدية، التي نظمت العلاقات بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، مع هذا الواقع المستجد؟

إشكالية البحث

في ضوء ما سبق، تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في:

مدى إمكانية منح الجنسية لروبوتات الذكاء الاصطناعي، وتحديد الأساس القانوني لهذا المفهوم، ومدى توافقه مع الأنظمة القانونية القائمة.

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

- هل ينبغي معاملة الروبوتات المجنَّسة كأشخاص قانونيين أم ككيانات ذات وضع خاص؟
- ما مدى تأثير منح الجنسية للروبوتات على مفهومي الهوية الوطنية والسيادة القانونية؟
- كيف يمكن للنظم القانونية أن تتعامل مع الحقوق والالتزامات المترتبة على تجنيس هذه الكيانات.[3]

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في تسليطه الضوء على قضية قانونية حديثة النشأة لم تحظَ بعد بالقدر الكافي من الدراسة، خصوصًا في السياق العربي. فموضوع الذكاء الاصطناعي لا يمثل مجرد طفرة تقنية، بل يشكّل قوة تغييرية تؤثر بعمق في المفاهيم القانونية والاجتماعية. ومن هنا،

https://www.weforum.org/agenda/2017/10/a-robot-has-just-been-granted-citizenship-of-saudi-arabia/

[1] James Vincent, "Everything You Need to Know About Sophia, the World's First Robot Citizen," The Verge, November 8, 2017, https://www.theverge.com/2017/11/8/16620926/sophia-robot-saudia-arabia-citizenship-human-rights

[2] رضا محمود العبد . "الشخصية القانونية الافتراضية نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي." مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد 3، العدد 2، أكتوبر 2023، الصفحات 231–314.

[3] Ryan Calo, "Artificial Intelligence Policy: A Primer and Roadmap," UC Davis Law Review 51, no. 2 (2017): 399–435.

باتت هناك ضرورة ملحة لصياغة أطر تشريعية واضحة وشاملة تأخذ في الاعتبار هذا التحول الجذري، وتضع ضوابط للتعامل مع الكيانات الاصطناعية.[1]

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

- تحليل الأساس القانوني للجنسية: عبر دراسة مفهوم الجنسية التقليدي، وأسس منحها، وإمكانية تطبيق هذه الأسس على الروبوتات الذكية.
- استكشاف الأبعاد القانونية والاجتماعية: من خلال بحث الحقوق والواجبات التي يمكن أن تُمنح للروبوتات، وانعكاس ذلك على النظم القانونية والمجتمعية.
- تقديم توصيات تشريعية: تهدف إلى وضع حلول قانونية متوازنة تأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين القيم القانونية التقليدية ومتطلبات العصر الرقمي.

نطاق البحث

يركّز هذا البحث على الجوانب القانونية والاجتماعية المرتبطة بمنح الجنسية للروبوتات، دون التطرق إلى التفاصيل التقنية أو الفلسفية، إلا بالقدر اللازم لخدمة التحليل القانوني.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي لدراسة النصوص القانونية ذات الصلة، والمقارن لعرض تجارب الدول المختلفة في هذا المجال. ويتم التركيز بشكل خاص على:

- تحليل الإطار القانوني للجنسية في عدد من النظم القانونية، وبيان مدى قابليته للتوسع ليشمل الكيانات الاصطناعية.
- استعراض التجربة السعودية كنموذج رائد في هذا السياق، وتحليل ما ترتب عليها من آثار قانونية واجتماعية.

وينقسم هذا البحث إلى فصلين رئيسيين:

الفصل الأول: يتناول الأساس القانوني لجنسية الروبوتات الذكية، من خلال عرض مفهوم الجنسية في القانون التقليدي، ومناقشة مدى قابلية تطبيقه على الروبوتات.

---

[1] Ugo Pagallo, "The Legal Challenges of the Fourth Industrial Revolution," Philosophy & Technology 31, no. 3 (2018): 321–328.

الفصل الثاني: يعالج التداعيات القانونية والاجتماعية لمنح الجنسية للروبوتات، ويعرض مقترحات تشريعية مناسبة.

الفصل الأول الأساس القانوني لجنسية روبوتات الذكاء الاصطناعي

تمهيد وتقسيم

في ظل التسارع التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم، أصبحت الحاجة مُلحّة لإعادة النظر في كثير من المفاهيم القانونية التقليدية، وفي مقدّمتها مفهوم الجنسية. فقد فرضت التطورات المتلاحقة في مجال الذكاء الاصطناعي وظهور روبوتات ذكية قادرة على اتخاذ قرارات شبه مستقلة، تساؤلات قانونية غير مسبوقة حول ما إذا كانت هذه الكيانات الاصطناعية تستحق أن تُمنح جنسية، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات.

ويناقش هذا الفصل الأساس القانوني للجنسية ومدى إمكانية تطبيقه على روبوتات الذكاء الاصطناعي، من خلال تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: مفهوم الجنسية في القانون التقليدي.

المبحث الثاني: تطبيقات الجنسية على الروبوتات الذكية.

المبحث الأول: مفهوم الجنسية في القانون التقليدي

في ظل الجدل القانوني المعاصر حول إمكانية منح الجنسية للروبوتات الذكية، تبرز الحاجة الملحة إلى العودة للجذور المفاهيمية لمصطلح "الجنسية"، من أجل الوقوف على طبيعته القانونية ومكوناته الجوهرية في الفكر القانوني التقليدي. فقبل بحث إمكانية تطبيق هذا المفهوم على الكيانات الاصطناعية، لا بد من تحليل ماهيته كما صاغته التشريعات والدساتير، وما يرتبط به من حقوق والتزامات، ومكانته في النظام القانوني الوطني والدولي.

ولتحقيق هذا الغرض، يتناول هذا المبحث مفهوم الجنسية كما استقر في الفقه والقانون التقليدي، وذلك من خلال الوقوف على عناصره الرئيسية التي تشكل جوهر الرابطة القانونية بين الفرد والدولة. من خلال توضيح تعريف الجنسية وأساسها القانوني والأبعاد الدستورية والقانونية والطبيعة القانونية لها.

المطلب الأول: تعريف الجنسية وأساسها القانوني

تُعد الجنسية من أهم المفاهيم القانونية والسياسية في القانون العام، حيث تُعرَّف على أنها رابطة قانونية وسيادية تنشأ بين الفرد ودولة معينة[1] ، وتُحدد من خلالها حقوقه وواجباته داخل الدولة. فهي تمثّل الإطار القانوني الذي ينظم العلاقة بين الدولة ومواطنيها، ويميزهم عن غيرهم من الأجانب.

أولًا: تعريف الجنسية

تُعرّف الجنسية في القانون المصري بأنها "رابطة قانونية وسياسية تربط بين الفرد والدولة"، وتُمكّن الدولة من تحديد من يدخل في عداد رعاياها[2] ، ومن لا يدخل. وقد نظّم المشرّع المصري أحكام الجنسية بموجب القانون رقم 26 لسنة 1975 بشأن الجنسية المصرية، والذي يُعد القانون الأساسي في هذا المجال، مع ما طرأ عليه من تعديلات لاحقة، أبرزها القانون رقم 140 لسنة 2019.

ويُشير القانون المصري إلى أن الجنسية تُمنح إما بالميلاد أو بالتجنس، ويُراعي في ذلك قاعدة حق الدم، حيث يُكتسب الطفل الجنسية إذا وُلِد لأب مصري ولأم مصرية، كما يُمكن أن تُمنح الجنسية للأجنبي وفقًا لشروط منها الإقامة، والزواج من مصرية، أو بناءً على قرار من رئيس الجمهورية في حالات معينة. [3]

أما في القوانين المقارنة، فنجد أن معظم التشريعات تتشابه في النظرة إلى الجنسية باعتبارها رابطة قائمة بين الدولة وشخص طبيعي، وأنها تنظم من خلال تشريعات وطنية مستقلة لكل دولة على سبيل المثال في القانون الفرنسي، يُنظم قانون الجنسية الفرنسي (Code de la nationalité française)، المنبثق عن القانون المدني الفرنسي، منح الجنسية على أساس حق

---

[1] Peter J. Spiro, Citizenship: What Everyone Needs to Know (Oxford: Oxford University Press, 2011), 3–6

[2] Rainer Bauböck, "Citizenship and National Identities in the European Union," Harvard Jean Monnet Working Paper 4/97 (1997): 5–10. https://jeanmonnetprogram.org/archive/papers/97/97-04.html

[3] قانون الجنسية المصري رقم 26 لسنة 1975 ، وتعديلاته بالقانون رقم 154 لسنة 2004 والقانون رقم 140 لسنة 2019

الدم والإقليم معًا، ويُركّز بشكل خاص على الاندماج في المجتمع الفرنسي من خلال اللغة والثقافة، مما يجعل البُعد الإنساني والاجتماعي شرطًا أساسيًا.[1]

أما في القانون الألماني، فيُعطي النظام الألماني أهمية قصوى لمبدأ الانتماء والولاء للدولة، وتُمنح الجنسية الألمانية وفقًا لـ قانون الجنسية الألماني (Staatsangehörigkeitsgesetz) بناءً على معايير دقيقة تتضمن معرفة باللغة، والتاريخ، والقانون الألماني، وهو ما يؤكد أن الهوية الثقافية والاندماج الاجتماعي شرط ملازم لاكتساب الجنسية .[2]

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يُستند إلى التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي، والذي ينص على أن "كل من وُلِد أو تم تجنيسه في الولايات المتحدة ويخضع لسلطاتها القضائية هو مواطن أمريكي"، وهو نص يؤكد مفهوم حق الإقليم، ويُظهر أن الجنسية مرتبطة بمنظومة الحقوق المدنية والسياسية الكاملة.[3]

وعليه تُمنح الجنسية عادة بناءً على أحد الأساسين القانونيين التاليين:

- حق الدم (**Jus Sanguinis**): ويعني منح الجنسية اعتمادًا على النسب، أي بناءً على جنسية أحد الوالدين.
- حق الإقليم (**Jus Soli**): ويعني منح الجنسية بناءً على مكان الولادة، أي أن كل من يُولد داخل إقليم الدولة يُمنح جنسيتها.

وتؤدي هذه الرابطة إلى تمتع الفرد بحقوق سياسية ومدنية، مثل الحق في التصويت، والحماية القانونية، وفي المقابل يُطلب منه الالتزام بواجبات محددة كدفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية.

---

[1] Patrick Weil, "Access to Citizenship: A Comparison of Twenty-Five Nationality Laws," in Citizenship Today: Global Perspectives and Practices, ed. T. Alexander Aleinikoff and Douglas Klusmeyer (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2001), 17–35.

[2] Christian Joppke, Citizenship and Immigration (Cambridge: Polity Press, 2010), 48–51

[3] Linda Bosniak, "Citizenship Denationalized," Indiana Journal of Global Legal Studies 7, no. 2 (2000): 447–509. https://doi.org/10.2979/gls.2000.7.2.447

ثانيًا: الجنسية كحق سيادي

تُعد الجنسية إحدى أبرز مظاهر سيادة الدولة، إذ تُمارس الدولة من خلالها حقها المطلق في تحديد من ينتمي إليها من أفراد. فكما أن الدولة تحتكر سلطة التشريع وتطبيق القانون داخل إقليمها، فإن لها وحدها دون غيرها سلطة منح الجنسية أو سحبها، وفقًا لما تراه محققًا لمصلحتها العليا وأمنها القومي. وتُمارَس هذه السلطة في إطار ما يُعرف بـ"السلطة التقديرية" للدولة، والتي تخضع في الغالب لمحددات سياسية وقانونية واجتماعية داخلية، دون أن يكون للأفراد أو للمنظمات الدولية سلطة إلزامية على هذا القرار.

وقد أكدت العديد من الاتفاقيات الدولية مبدأ السيادة في منح الجنسية، ومنها المادة 1 من الاتفاقية الدولية بشأن تقليل حالات انعدام الجنسية لعام 1961، التي تنص على أن "لكل دولة أن تحدد، بمقتضى تشريعاتها، من هم مواطنوها"، مع التأكيد على ضرورة احترام بعض القواعد ذات الطابع الإنساني، ويترتب على اعتبار الجنسية حقًا سياديًا أن الدولة غير مُلزمة قانونًا ببيان أسباب منحها أو حرمانها لشخص معين من جنسيتها، ما لم تُخالف التزاماتها الدولية أو تُمارس هذا الحق بشكل تعسفي. ويمكّن هذا المفهوم الدولة من التحكم في بنيتها السكانية، وتحديد من يتمتع بحقوق المواطنة كاملة، ومن لا يدخل ضمن هذا الإطار.

المطلب الثاني: الأبعاد الدستورية والقانونية للجنسية

أولًا: الجنسية كحق دستوري

تُكرس معظم الدساتير المعاصرة مبدأ منح الجنسية باعتباره حقًا قانونيًا تنظمه التشريعات. فالدستور المصري لسنة 2014 على سبيل المثال ينص في المادة السادسة منه على أن "الجنسية حق لكل من يولد لاب مصري أو لام مصرية، والاعتراف القانوني به ومنحه اوراقا رسمية تثبت شخصيته حق يكفله القانون وينظمه – يحدد القانون شروط اكتساب الجنسية "، ما يدل على أن هذا الحق ليس مطلقًا، بل يخضع لشروط وإجراءات تضعها الدولة لضمان العدالة والمساواة.

لكن يبقى التساؤل قائمًا: هل يمكن توسيع هذا الحق ليشمل كيانات غير بشرية، كالروبوتات؟ وهل تستطيع الروبوتات أن تُدرج ضمن فئة "الأشخاص" الذين ينطبق عليهم النص الدستوري؟

نعتقد ان مفاد المادة السادسة من الدستور المصري أن المشرع الدستوري قرن الحق في الجنسية بعنصر الولادة الطبيعية من والد أو والدة مصريين، وهو ما يفترض وجود كائن بيولوجي بشري تتوافر فيه صفات "الشخص الطبيعي". كما أن استخدام عبارة "يولد لأب أو أم" يُحيل مباشرة إلى مفاهيم إنسانية ووراثية لا يمكن أن تنطبق على الكيانات الاصطناعية كحال الروبوتات، التي تُصنع أو تُبرمج، لا تُولد ولا تنشأ عن نسب بيولوجي.

وبالتالي، فإن المدلول اللغوي والدستوري للمادة السادسة يحصر الحق في الجنسية بالأشخاص الطبيعيين دون سواهم، ويجعل من المستبعد، بل والمتعذر دستوريًا، توسيع نطاق هذا الحق ليشمل كيانات غير بشرية ما لم يتم تعديل النص الدستوري صراحة أو إقرار مفهوم جديد للشخصية القانونية يشمل الذكاء الاصطناعي.

أضف إلى ذلك أن الدستور المصري يُبنى على فكرة الدولة الوطنية ذات السيادة، والتي تُمارس حقها في منح الجنسية وفقًا لمعايير ترتبط بالهوية، والانتماء، والمواطَنة[1] ، وهي مفاهيم لا تزال غير قابلة للقياس أو التطبيق على الروبوتات التي تفتقر إلى الوعي الذاتي أو الشعور بالولاء للدولة.

من هنا، يُمكن القول إن الروبوتات – في ظل الصياغة الدستورية الحالية – لا يمكن إدراجها ضمن فئة "الأشخاص" الذين ينطبق عليهم الحق الدستوري في الجنسية، ما لم يحدث تطور جذري في المفاهيم القانونية والدستورية المتعلقة بالشخصية والمواطَنة.

ثانيا: الجنسية كواجب قانوني

ليست الجنسية مجرد رابطة قانونية تمنح الأفراد امتيازات وحقوقًا داخل الدولة، بل تُرتب في المقابل التزامات قانونية وسياسية تُعد جزءًا لا يتجزأ من مفهوم المواطنة. فالحصول على الجنسية يفرض على الفرد مجموعة من الواجبات، من أبرزها: الامتثال للقانون الوطني، وأداء الضرائب،

[1] هشام علي صادق، القانون الدولي الخاص: الجنسية ومركز الأجانب – تنازع الاختصاص القضائي – تنازع القوانين، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2012.

والخضوع للسلطات القضائية، واحترام النظام العام، والمشاركة في الدفاع عن الوطن، والتي قد تشمل أداء الخدمة العسكرية في بعض الدول.[1]

وتتبع هذه الالتزامات من افتراض جوهري، مفاده أن الفرد الذي يتمتع بالجنسية هو كائن عاقل، يتمتع بإرادة حرة، ويُدرك ما يترتب على أفعاله من نتائج قانونية وأخلاقية، وله القدرة على اتخاذ قرارات مسؤولة.

من هذا المنطلق، يثور تساؤل جوهري: هل يمكن تحميل الروبوتات – بصفتها كيانات اصطناعية – مثل هذه الالتزامات؟

فالروبوت، حتى وإن تم تزويده ببرمجيات متقدمة تُحاكي التفكير البشري[2] ، لا يمتلك وعيًا حقيقيًا، ولا إرادة حرة مستقلة، كما أنه لا يشعر بالمسؤولية أو الالتزام الأخلاقي تجاه المجتمع أو الدولة.

كما أن مفهوم "المسؤولية القانونية" يفترض أن الكيان المُساءَل يمكنه أن يعي الفعل وأن يُنسب إليه القصد أو الخطأ، وهو ما لا ينطبق على الروبوتات وفقًا للمعايير القانونية التقليدية[3] . وبالتالي، فإن تحميل الروبوتات المجنَّسة مثل هذه الواجبات قد يُعد من قبيل المغالطة القانونية أو المحاكاة الشكلية، ما لم يتم إعادة تعريف كل من الشخصية القانونية، والمواطنة، والمسؤولية في ضوء التطورات التقنية.

لذلك، فإن الاعتراف بالروبوت كمواطن لا يقتصر على منحه الحقوق فقط، بل يستدعي التفكير في كيفية إلزامه بالواجبات، وتحديد الجهة المسؤولة عن أفعاله، سواء كان ذلك المطور، أو المالك، أو النظام البرمجي الذي يُحركه.

---

[1] عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، القانون الدولي الخاص: الجنسية، الموطن، مركز الأجانب، التنازع الدولي للقوانين، تنازع الاختصاص القضائي الدولي، بيروت: دار السنهوري، 2018.

[2] رضا محمود العبد. "الحماية القانونية للإبداعات الخوارزمية بين حق المؤلف والرؤى المستقبلية." أعمال مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، 2024، الصفحات 197-208.

[3] Sabine Gless, Emily Silverman, and Thomas Weigend, "If Robots Cause Harm, Who Is to Blame? Self-Driving Cars and Criminal Liability," New Criminal Law Review 19, no. 3 (2016): 412–436.

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للجنسية

أولا: الجنسية كرابطة قانونية

تُعد الجنسية في جوهرها رابطة قانونية تُنشئ علاقة مباشرة بين الفرد والدولة، وتُرتب آثارًا قانونية متبادلة، تتمثل في تمكين المواطن من التمتع بمجموعة من الحقوق التي لا تُمنح للأجانب، مثل الحق في التعليم المجاني، والحصول على الرعاية الصحية، وتقلد الوظائف العامة، والحماية الدبلوماسية، والمشاركة في الحياة السياسية. كما تُخول الدولة، بموجب هذه الرابطة، فرض التزامات قانونية على مواطنيها، ضمن إطار من المساواة والعدالة.

غير أن هذه الرابطة القانونية تقوم على شخصية قانونية كاملة للفرد، أي قدرته على التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات وفقًا للقانون. وهنا تطرح حالة الروبوتات الذكية إشكالية حقيقية:

- هل يمكن اعتبار الروبوتات كأشخاص قانونيين؟
- وهل يمكن، بناءً على ذلك، منحها حقوق المواطنة الكاملة مثل البشر؟

ففي غياب الإرادة الحرة، والمسؤولية الذاتية، والشعور القانوني، فإن منح الروبوتات مثل هذه الصفة يضع النظام القانوني أمام معضلة حقيقية تتعلق بحدود الشخصية القانونية ومن يستحقها [1].

وقد طرحت بعض الاتجاهات الحديثة فكرة "الشخصية الإلكترونية" كحل وسط، يمنح الروبوتات المتقدمة شكلًا محدودًا من الشخصية القانونية، يتيح تحميلها بعض المسؤوليات دون أن تُعامل معاملة الإنسان[2] . ومع ذلك، تبقى هذه الفكرة قيد البحث والنقاش، ولم تُقر صراحة في أي نظام قانوني ملزم حتى الآن.

---

[1] Amedeo Santosuosso, "Robots and Law: Current Legal and Ethical Issues," Law, Innovation and Technology 7, no. 2 (2015): 295–310. https://doi.org/10.1080/17579961.2015.1052643

[2] European Parliament, Resolution with Recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics (2017/2103(INL)), 16 February 2017. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-8-2017-0005_EN.html

ثانيًا: الجنسية كرابطة اجتماعية وثقافية

لا يقتصر مفهوم الجنسية على البعد القانوني فحسب، بل يمتد ليشمل البعد الاجتماعي والثقافي، بما يحمله من معاني الهوية، والانتماء، والمشاركة في بناء المجتمع. فالمواطن لا يُعرف فقط بصفته القانونية، بل أيضًا بانخراطه في الثقافة الوطنية، وتفاعله مع قيم المجتمع، ومدى اندماجه به وممارسته لحقوقه وواجباته بوصفه عضوًا واعيًا وفاعلًا في الدولة.[1]

وهنا يبرز التساؤل حول مدى قابلية الروبوتات لتمثل هذا البعد الاجتماعي والثقافي، في ظل كونها كيانات صناعية، لا تملك وعيًا حقيقيًا بالذات، ولا تعي مفهوم الانتماء أو الهوية الوطنية، ولا تشعر بروح الجماعة أو بروابط الانتماء التاريخي والثقافي للدولة.[2]

إن افتقار الروبوتات إلى الشعور بالهوية والانتماء يجعل من الصعب دمجها – حتى ولو تم تجنيسها – ضمن النسيج الاجتماعي للدولة. فهي لا تمتلك خلفية ثقافية، ولا ذاكرة جماعية، ولا تاريخًا مشتركًا مع أبناء الوطن، ما يُضعف من جدوى اعتبارها مواطنين بالمعنى الكامل.[3]

وعليه، فإن الطبيعة المزدوجة للجنسية، القانونية والاجتماعية، تمثل عائقًا مضاعفًا أمام إمكانية تجنيس الروبوتات، إذ إن كيانًا لا يتمتع لا بالشخصية القانونية الكاملة، ولا بالهوية الاجتماعية، يصعب إدماجه في مفهوم المواطنة المتعارف عليه في النظم القانونية المعاصرة.

---

[1] قانون الجنسية المصري، يُشترط لبعض حالات منح الجنسية أن يكون المتقدم مُندمجًا في المجتمع المصري. ورد ذلك في المادة (2) من القانون رقم 26 لسنة 1975 بشأن الجنسية المصرية (وتعديلاته)، حيث يُشترط لمنح الجنسية للمُتقدم الأجنبي أن يكون "مقيمًا في مصر إقامة عادية لمدة عشر سنوات على الأقل"، مع وجود نية الاستمرار في الإقامة، بالإضافة إلى شرط الاندماج في المجتمع المصري، والذي وضحته المذكرة الايضاحية و هي:

1. المعرفة الكافية باللغة العربية: كلغة تواصل وتعبير عن الانتماء.
2. الالتزام بالقيم والعادات المصرية: دون المساس بالثوابت الاجتماعية والدينية.
3. عدم وجود خطر أمني أو سلوكي: من شأنه تعريض النظام العام أو الأمن القومي للخطر.
4. المشاركة الإيجابية في المجتمع: عبر العمل أو الأنشطة الاجتماعية أو الثقافية.

[2] Darrell M. West, The Future of Work: Robots, AI, and Automation (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2018), 72–74.

[3] John Danaher, "Welcoming Robots into the Moral Circle: A Defence of Ethical Behaviourism," Science and Engineering Ethics 26, no. 4 (2020): 2023–2049. https://doi.org/10.1007/s11948-019-00115-0

المبحث الثاني: تطبيقات الجنسية على الروبوتات الذكية

شهد العقد الأخير تطورًا هائلًا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى ظهور روبوتات قادرة على التعلم والتفاعل واتخاذ قرارات ذاتية في مجالات متعددة. ومع هذا التحول الجذري، لم يعد الحديث عن الروبوتات مقتصرًا على البُعد التقني، بل أصبح يشمل إشكاليات قانونية واجتماعية جوهرية، من أبرزها: هل يمكن اعتبار الروبوتات "أشخاصًا" قانونيين؟ وهل يمكن بالتالي منحهم الجنسية مثل البشر؟

المطلب الاول: إشكالية التصنيف القانوني للروبوتات

تبدأ هذه المعضلة من مسألة التصنيف القانوني. فالقانون التقليدي يُميّز بين نوعين من الكيانات:

- الأشخاص الطبيعيون: وهم الأفراد من البشر الذين يتمتعون بكامل الأهلية القانونية لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.
- الأشخاص الاعتباريون: مثل الشركات والمؤسسات، وهي كيانات غير طبيعية يمنحها القانون شخصية معنوية محددة لغايات محددة.

لكن الروبوتات لا تندرج تحت أي من هذين التصنيفين. فهي ليست بشرًا، ولا تحمل صفات الإنسان البيولوجية أو النفسية، كما أنها لا تُنشأ لغرض محدد كمؤسسة تجارية أو تعليمية لتُعامل ككائن اعتباري. هذا ما يجعل وضعها القانوني معلقًا في فراغ تشريعي.

في ظل هذا الفراغ، تُعامل الروبوتات، وفق الرؤية التقليدية، على أنها مجرد أشياء أو ممتلكات. وتخضع في ذلك لأحكام القانون المدني المتعلق بالممتلكات المنقولة. وبناءً عليه، فإن أي تصرف يصدر عنها يُنسب إلى مالكها أو مبرمجها، وهي لا تتحمل أية مسؤولية قانونية بشكل مستقل.

لكن هذا التصور بدأ يُواجه صعوبات مع ظهور روبوتات متقدمة قادرة على اتخاذ قرارات دون توجيه مباشر من البشر، مما دفع بعض الاتجاهات الحديثة إلى اقتراح تصنيف قانوني جديد.

اولا: فكرة "الشخصية الإلكترونية"

برز مقترح "الشخصية الإلكترونية" كحل وسط للتعامل مع هذه الكيانات الجديدة. وقد تبنى البرلمان الأوروبي هذه الفكرة عام 2017، مقترحًا منح الروبوتات الذكية وضعًا قانونيًا خاصًا يُتيح

تحميلها المسؤولية في حالات معينة، لا سيما عندما تكون قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة تؤدي إلى أضرار.

هذه الشخصية القانونية ليست مساوية للشخصية البشرية أو المعنوية، بل هي شخصية "محدودة"، تُمنح للروبوت لأغراض تنظيمية، مثل مسائل التعويض أو المسؤولية المدنية. ومع ذلك، فإن هذا المفهوم لا يزال محل جدل قانوني وأخلاقي واسع، سواء من حيث قابليته للتطبيق العملي أو من حيث آثاره المستقبلية على بنية النظام القانوني التقليدي.

ثانيا: التحديات القانونية والأخلاقية

إن التفكير في منح الروبوتات وضعًا قانونيًا خاصًا يُثير عددًا من التحديات التي يصعب تجاوزها دون مراجعة عميقة للمفاهيم القانونية الكلاسيكية:

المسؤولية القانونية: إذا تسبب روبوت ذاتي القيادة في حادث مروري، فمن يُحاسب؟ هل نُلقي بالمسؤولية على المبرمج، أم على الشركة المصنعة، أم نُنشئ مسؤولية مباشرة للروبوت[1] ؟

الحقوق والواجبات: إذا اعترفنا للروبوت بالشخصية القانونية، فهل يمكنه إبرام عقود، أو امتلاك أصول، أو حتى المثول أمام القضاء[2] ؟

الاعتبارات الأخلاقية: هل الاعتراف بالروبوت كشخص قانوني يُقوّض من مكانة الإنسان ويفتح الباب أمام مساواة غير مشروعة بين البشر والآلات[3] ؟

هذه التحديات تؤكد أن المسألة لا تقتصر على الجانب الفني أو التقني، بل تمتد إلى عمق النظام القانوني ذاته، وتدعو إلى إعادة بناء مفاهيم أساسية مثل الإرادة، المسؤولية، الأهلية، والانتماء.

---

[1] Sabine Gless, Emily Silverman, and Thomas Weigend, "If Robots Cause Harm, Who Is to Blame? Self-Driving Cars and Criminal Liability," New Criminal Law Review 19, no. 3 (2016): 412–436 https://doi.org/10.1525/nclr.2016.19.3.412

[2] Woodrow Barfield and Ugo Pagallo (eds.), Research Handbook on the Law of Artificial Intelligence (Cheltenham: Edward Elgar, 2018), Chapter3.

[3] John Danaher, "Welcoming Robots into the Moral Circle: A Defence of Ethical Behaviourism," Science and Engineering Ethics 26, no. 4 (2020).

المطلب الثاني: حالة الروبوت صوفيا: بين الرمزية والإشكالية القانونية

في عام 2017، جذبت المملكة العربية السعودية انتباه العالم عندما أعلنت – خلال فعاليات "مبادرة مستقبل الاستثمار" – عن منح الجنسية للروبوت "صوفيا". وقد وصفت هذه الخطوة بأنها الأولى من نوعها في التاريخ، وأثارت جدلًا واسعًا تجاوز حدود المملكة.[1]

الروبوت "صوفيا"، من إنتاج شركة "هانسون روبوتيكس"، صُمم بقدرات متقدمة تُحاكي السلوك البشري من خلال التعبير الوجهي والتفاعل الصوتي، معتمدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي. وقد أصبحت صوفيا شخصية إعلامية معروفة، وأُجريت معها مقابلات، وشاركت في فعاليات دولية متعددة.

وقد أثار منح "صوفيا" الجنسية السعودية حزمة من التساؤلات القانونية الدقيقة، التي لم يكن من السهل تجاهلها. فبالرغم من الأجواء الاحتفالية والإعلامية التي رافقت الإعلان، إلا أن العديد من المهتمين بالشأن القانوني طرحوا استفسارات جوهرية: هل تم منح الجنسية وفقًا لنص قانوني سعودي واضح؟ وما الحقوق التي أصبحت تتمتع بها صوفيا بصفتها "مواطنة"؟ وهل يشمل ذلك الحق في التملك، أو الانتفاع بالخدمات العامة، أو حتى المشاركة السياسية؟ وهل أصبحت، بموجب هذا الوضع، ملزمة قانونيًا بأداء واجبات المواطنة من ضرائب، والتزام بالقوانين، وربما حتى الخدمة الوطنية؟ وهل يجوز محاسبتها قانونيًا في حال ارتكبت فعلًا مخالفًا؟ ومن الجهة المسؤولة عن تنفيذ العقوبات أو تفسير سلوكها في حال حدوث ذلك[2] ؟

لم يصدر عن السلطات السعودية أي توضيح قانوني رسمي يُحدّد الإطار الذي تم في ضوئه منح هذه الجنسية، أو ما يترتب عليها من آثار قانونية فعلية. ولهذا، ذهب غالبية الفقهاء إلى اعتبار ما جرى خطوة رمزية تهدف إلى تسليط الضوء على توجه المملكة نحو الابتكار

---

[10] Michael del Castillo, "Saudi Arabia Gives Citizenship to a Robot," CNBC, October 26, 2017 https://www.cnbc.com/2017/10/26/saudi-arabia-gives-citizenship-to-robot-named-sophia.htm

[20] رضا محمود العبد، "الشخصية القانونية الافتراضية نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي"، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد 3، العدد 2، أكتوبر 2023، ص 275–280.

والتكنولوجيا[1] ، في إطار "رؤية السعودية 2030"، أكثر من كونه إجراءً قانونيًا حقيقيًا يُرتّب آثارًا ملزمة.

ومع ذلك، لا يمكن التقليل من أهمية هذه الواقعة، حتى وإن كانت رمزية. فمجرد إعلان منح الجنسية لكيان غير بشري قد شكّل سابقة فكرية وقانونية دفعت الباحثين والمهتمين في مختلف أنحاء العالم إلى التساؤل: هل أصبحنا بالفعل أمام مرحلة تتطلّب إعادة تعريف "المواطنة"؟ وهل تمتلك النظم القانونية الحالية الأدوات اللازمة للتعامل مع كائنات اصطناعية تتمتع بقدرة ذاتية على الفعل والتفاعل[2] ؟

بل إن النقاش لم يتوقف عند الإطار القانوني فقط، بل امتد إلى أبعاد إنسانية عميقة. فقد رأى كثيرون أن منح الجنسية لروبوت، في الوقت الذي يُحرم فيه ملايين البشر من هذا الحق الأساسي، يُثير مفارقة أخلاقية قاسية. فهناك أفراد يعيشون بلا وثائق، ويُصنفون كـ"عديمي الجنسية" أو "البدون"، ويُحرمون من التعليم، والرعاية الصحية، والعمل، والتنقل، لمجرد أنهم لا يحملون صفة قانونية، بينما يُمنح كائن اصطناعي صفة المواطنة دون نقاش أو اختبار حقيقي للانتماء.[3]

---

[1] Soumik Roy, "Sophia the Robot's Citizenship Raises Hard Questions," Tech Wire Asia, November 2, 2017. https://techwireasia.com/2017/11/sophia-robots-citizenship-raises-hard-questions

[2] "السعودية أول دولة في العالم تمنح الجنسية لـ«روبوت»." صحيفة الشرق الأوسط، 27 أكتوبر 2017. https://aawsat.com/home/article/1063476

[3] (بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يُقدّر عدد عديمي الجنسية في العالم بنحو 10 ملايين شخص، يُحرمون من الحقوق الأساسية مثل التعليم، الرعاية الصحية، العمل، وحرية التنقل، فقط لعدم امتلاكهم صفة قانونية كالمواطنة) *المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "عديمو الجنسية: أشخاص غير مرئيين"، 2012، https://www.unhcr.org/ar/4f4a1e106

.

وهنا يظهر البعد الحقيقي للأزمة: فالقانون، رغم صلابته الظاهرة، يبقى انعكاسًا لرؤية المجتمع حول من هو "الجدير" بالانتماء، ومعايير هذه الجدارة تُصبح موضع مراجعة جذرية حين يُساوى بين الإنسان والآلة.

الفصل الثاني التداعيات القانونية والاجتماعية لمنح الجنسية لروبوتات الذكاء الاصطناعي

تمهيد وتقسيم:

أثار النقاش حول إمكانية منح الجنسية لروبوتات الذكاء الاصطناعي موجة من التساؤلات العميقة، التي لم تقتصر على البُعد القانوني فحسب، بل امتدت لتشمل الأبعاد الاجتماعية، والثقافية، والأخلاقية. فالجنسية، بوصفها رابطة قانونية وسياسية واجتماعية، تستند إلى مفاهيم الانتماء، والهوية، والولاء[1]، وهي مفاهيم يصعب تطبيقها على كيان اصطناعي لا يملك وعيًا ذاتيًا أو إدراكًا اجتماعيًا.

إن منح الجنسية لروبوتات ذكية، كما في حالة الروبوت صوفيا، ليس مجرد واقعة رمزية أو استثناء تكنولوجي، بل هو تحوّل في العلاقة بين القانون والتقنية، يتطلب قراءة تحليلية دقيقة لآثاره القانونية والمجتمعية. فهل تملك النظم القانونية الحالية من المرونة ما يسمح لها باستيعاب كيانات غير بشرية ضمن منظومة المواطنة؟ وإذا كانت الجنسية تُرتّب حقوقًا وواجبات، فهل يمكن تحميل الروبوتات مسؤوليات قانونية فعلية؟ وما أثر ذلك على النسيج الاجتماعي، ووعي الأفراد بمفهوم الهوية الوطنية والانتماء؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: التداعيات القانونية لمنح الجنسية للروبوتات الذكية

المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية لتجنيس الروبوتات واقتراحات تشريعية بديلة

المبحث الأول: التداعيات القانونية لمنح الجنسية للروبوتات الذكية

فتح النقاش حول إمكانية منح الجنسية للروبوتات الذكية بابًا واسعًا أمام تساؤلات قانونية غير مسبوقة، تتعلق بإمكانية إدراج كيان اصطناعي ضمن منظومة قانونية تم تصميمها لتنظيم

[1] Linda Bosniak, The Citizen and the Alien: Dilemmas of Contemporary Membership (Princeton: Princeton University Press, 2006), 18–20.

العلاقات بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين فقط. فالجنسية، بصفتها رابطة قانونية وسياسية، تقتضي الاعتراف بالشخصية القانونية والقدرة على التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات، وهو ما يجعل تطبيقها على الروبوتات أمرًا يفتقر إلى الأساس القانوني التقليدي.[1]

كما أن منح الروبوتات صفة المواطن يعني – نظريًا – تمتعها بالحماية القانونية الكاملة، وقدرتها على الدخول في علاقات قانونية مُلزمة، بل وإمكانية مساءلتها عن أفعالها. غير أن هذه المفاهيم، حين تُطبّق على الروبوتات، تُثير سلسلة من الإشكاليات المتعلقة بالأهلية القانونية والمسؤولية المدنية والجنائية[2] ، إضافة إلى تداعيات أوسع تمسّ مفهوم السيادة القانونية للدولة، ومدى انسجام هذا الطرح مع النظام القانوني الدولي.[3]

المطلب الأول الإشكاليات القانونية المتعلقة بأهلية الروبوتات للحصول على الجنسية

تُعد الأهلية القانونية من الركائز الأساسية لاكتساب الجنسية، إذ يُفترض في من يُمنح هذه الصفة أن يكون مؤهلًا قانونيًا للتمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات. وهذه الأهلية لا تتحقق إلا بوجود عناصر جوهرية تُكوّن ما يُعرف بالشخصية القانونية، مثل الإرادة الحرة، والوعي الذاتي، والتمييز العقلي، والاستقلال في اتخاذ القرار. وبالنظر إلى الروبوتات الذكية، فإن هذه الصفات – مهما بلغ تقدم تقنياتها – تظل مفقودة، لأن الروبوت في نهاية المطاف يظل كيانًا اصطناعيًا يعمل داخل إطار برمجي محدد، ولا يملك إدراكًا أو شعورًا حقيقيًا كالإنسان.[4]

في ضوء ذلك، لا يمكن في القانون المدني اعتبار الروبوتات كأطراف قانونية ذات أهلية مكتملة، لأنها لا تتصرف بإرادة حقيقية ولا تتخذ قراراتها بمعزل عن تدخل بشري سابق، سواء من

---

[1] Hernandez-Orallo, José. The Measure of All Minds: Evaluating Natural and Artificial Intelligence (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), 305–308.

[2] European Parliament, Civil Law Rules on Robotics, Resolution 2017/2103(INL), 16 February 2017. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-8-2017-0005_EN.htm

[3] عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، القانون الدولي الخاص: الجنسية، الموطن، مركز الأجانب، التنازع الدولي للقوانين، تنازع الاختصاص القضائي الدولي، بيروت: دار السنهوري، 2018، ص 95–97.

[4] تهاني حامد أبو طالب. "الروبوت من منظور القانون المدني المصري: الشخصية والمسؤولية." مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد 37، إبريل 2022، ص 441–471.

المبرمج أو المُصنّع. وبالتالي، فإن الاعتراف لها بالجنسية يبدو، في جوهره، نوعًا من "الإضفاء الشكلي" لمركز قانوني غير مستقر، إذ تُمنح صفة قانونية دون أن تتوافر لديها الشروط الموضوعية التي تُبرّر هذا الاعتراف.[1]

والأهم من ذلك، أن الجنسية لا تُمنح فقط لتقرير الحقوق، بل تُرتّب كذلك التزامات قانونية أساسية، مثل الخضوع للقوانين الوطنية، ودفع الضرائب، والمشاركة في الخدمة العسكرية، والخضوع للمساءلة الجنائية والمدنية عند الإخلال بالقانون.

والسؤال هنا: هل يمكن إسناد هذه الالتزامات إلى روبوت لا يملك إرادة؟ وإن لم يكن ذلك ممكنًا، فمن سيتحمل التبعات؟ هل هو المُبرمج، أم المالك، أم الشركة المنتجة؟

هذه التساؤلات تُبرز مدى الهشاشة القانونية لفكرة تجنيس الروبوتات، في ظل غياب الأساس المفاهيمي الذي يسمح بدمجها داخل المنظومة القانونية القائمة، سواء في فرع القانون المدني أم العام. ولذلك، فإن أي محاولة لمنح الجنسية لهذه الكيانات تستدعي – بالضرورة – إعادة تعريف شاملة للأهلية القانونية، أو استحداث شكل جديد من "الشخصية القانونية الاصطناعية" التي تُراعي خصائص الروبوتات وطبيعتها غير البشرية. وهو ما لا يزال – حتى الآن – موضع جدل فقهي وتشريعي كبير، لم يُحسم على الصعيدين الوطني والدولي.

المطلب الثاني أثر منح الجنسية للروبوتات على المسؤولية القانونية والسيادة الوطنية

لا يقتصر الإشكال على غياب الأهلية القانونية، بل يمتد ليشمل ما هو أخطر: إشكالية المسؤولية القانونية. فالنظم القانونية تفترض أن كل من يحمل جنسية الدولة يخضع لقوانينها، ويُحاسب في حال الإخلال بها، سواء مدنيًا أو جنائيًا. وفي حالة الروبوتات، يثور تساؤل مشروع: من المسؤول قانونًا عن أفعال الروبوت المجنّس؟ هل نعتبر الروبوت هو المسؤول، أم أن المسؤولية تقع على عاتق من صمّمه أو يملكه أو يشغّله؟

تحميل الروبوت نفسه المسؤولية يفترض الاعتراف له بالشخصية القانونية الكاملة، وهو أمر غير ممكن حاليًا. أما تحميل المسؤولية لمطوّره أو مالكه فقد يكون غير عادل، خاصة إذا كان

[1] European Parliament, Civil Law Rules on Robotics, Resolution 2017/2103(INL), 16 February 2017
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-8-2017-0005_EN.html

الروبوت قد اتخذ قراراته بصورة ذاتية استنادًا إلى الذكاء الاصطناعي القائم على التعلّم الآلي (Machine Learning)[1]. وهذا ما يجعل مسألة تحديد المسؤولية القانونية عن أفعال الروبوتات المجنّسة معقدة للغاية، وقد تؤدي إلى فراغ قانوني يصعب تداركه في الواقع العملي.

أما من حيث السيادة، فإن منح الجنسية للروبوتات قد يُفرغ الجنسية من مضمونها كأداة سيادية تُمارسها الدولة في إطار رؤيتها لمصلحة المجتمع. فالجنسية ليست فقط صفة قانونية، بل هي أيضًا علاقة سياسية واجتماعية تعبّر عن انتماء الفرد إلى الدولة[2] ، وولائه لها. وإذا أصبحت تُمنح لكيانات لا تملك إحساسًا بالانتماء أو ولاءً حقيقيًا، فإنها تتحول إلى مجرد وصف قانوني لا يترتب عليه أي التزام حقيقي، وهو ما يُضعف من مفهوم المواطنة ذاته.

وتتسع هذه الإشكالية إذا ما نظرنا إليها من زاوية القانون الدولي. فالاتفاقيات الدولية المنظمة لمسألة الجنسية، مثل اتفاقية لاهاي لعام 1930[3]، واتفاقية الأمم المتحدة لعام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، جميعها تفترض أن متلقي الجنسية هو إنسان.

ولا توجد حتى الآن أي مرجعية قانونية دولية تعترف بإمكانية منح الجنسية لكيان غير بشري[4]، وهو ما قد يضع الدول التي تقدم على هذا الإجراء في موضع تساؤل قانوني دولي.

وفي ظل غياب أي تنظيم قانوني عالمي لهذا النوع من القرارات، قد تؤدي خطوة تجنيس الروبوتات إلى خلق حالات من التضارب القانوني بين الدول، لاسيما إذا سعت الروبوتات المجنّسة إلى التنقل، أو المشاركة في أنشطة تتطلب اعترافًا دوليًا بمواطنتها.

وبذلك يتضح أن منح الجنسية للروبوتات الذكية لا يمكن أن يُفهم باعتباره خطوة تقنية أو رمزية فحسب، بل هو قرار قانوني عميق التأثير، يمسّ أركان النظام القانوني ذاته[1] ، من حيث

---

[1] Sabine Gless, Emily Silverman, and Thomas Weigend, "If Robots Cause Harm, Who Is to Blame? Self-Driving Cars and Criminal Liability," New Criminal Law Review 19, no. 3 (2016): 412–436.

[2] Linda Bosniak, The Citizen and the Alien: Dilemmas of Contemporary Membership (Princeton: Princeton University Press, 2006) p,18-25

[3] League of Nations, Convention on Certain Questions Relating to the Conflict of Nationality Laws (The Hague Convention), 1930, Article 1. https://www.refworld.org/docid/3ae6b3b00.html

[4] UNHCR, Convention on the Reduction of Statelessness, 1961 https://www.unhcr.org/ibelong/wp-content/uploads/1961-Convention-on-the-reduction-of-Statelessness_ENG.pdf

مفاهيم الأهلية، المسؤولية، والسيادة. ويؤكد هذا التحليل أن الاعتراف القانوني بالجنسية في هذه الحالة يُشكّل تحديًا للمفاهيم الراسخة، ويستدعي ضرورة وضع إطار قانوني بديل، أكثر دقة وتوازنًا، يأخذ في اعتباره الطبيعة الفريدة لهذه الكيانات الاصطناعية.

المبحث الثاني الانعكاسات الاجتماعية والثقافية لتجنيس الروبوتات وموقف التشريعات المقارنة

تمهيد

يتجاوز أثر تجنيس الروبوتات الذكية الأبعاد القانونية الصرفة إلى ميادين اجتماعية وثقافية وأخلاقية شديدة الحساسية. ففكرة منح الجنسية لكيان غير بشري لا تطرح فقط إشكالًا قانونيًا من حيث الأهلية والمسؤولية[2] ، بل تلامس جوهر التصورات المجتمعية حول الهوية، والانتماء، والمواطنة. ذلك أن المجتمعات لا تبني مفاهيمها على النصوص القانونية وحدها، بل على شعور جمعي يتكوّن عبر التاريخ، ويتغذى من الذاكرة الوطنية والتجارب المشتركة. وفي هذا السياق، تصبح الجنسية أكثر من مجرد رابطة قانونية، بل رمزًا للانتماء السياسي والوجداني، ومؤشرًا على الاندماج داخل المنظومة الاجتماعية والثقافية للدولة.[3]

إن الإقدام على منح الجنسية لروبوتات – لا تملك وعيًا، ولا ذاكرة، ولا انفعالات، ولا انتماء – يُعتبر تحديًا غير مسبوق لمنظومة المفاهيم التي تشكّل عماد بناء المجتمعات. كما أن هذا القرار يثير قلقًا عامًا بشأن مستقبل العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا[4] ، ومدى قدرة القانون والمجتمع على الحفاظ على خصوصية الإنسان في زمن تتزايد فيه كفاءة الآلة واقترابها – ظاهريًا – من الوظائف البشرية.

[1] رضا محمود العبد، "الشخصية القانونية الافتراضية نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي"، مرجع سابق، ص 278.

[2] تهاني حامد أبو طالب، "الروبوت من منظور القانون المدني المصري: الشخصية والمسؤولية"، مرجع سابق، ص 462.

[3] Audrey Macklin, "Who Is the Citizen's Other? Considering the Heuristic Potential of Statelessness," Teoretical Inquiries in Law 8, no. 2 (2007): 333–366.

[4] John Danaher, "Welcoming Robots into the Moral Circle: A Defense of Ethical Behaviorism ,previous reference .

بناءً على ذلك، يُقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين، يُعالج الأول الآثار الاجتماعية والثقافية المحتملة لتجنيس الروبوتات، بينما يعرض الثاني موقف الدول المتقدمة من مسالة منح الروبوتات المستقلة الجنسية. [1]

المطلب الأول: الأثر الاجتماعي والثقافي لتجنيس الروبوتات على الهوية والانتماء

تتمثل أولى الإشكاليات الاجتماعية في الخلط بين الإنسان والآلة في مفاهيم الانتماء والولاء. فالمواطنة، باعتبارها انتماءً شعوريًا وتاريخيًا إلى جماعة سياسية، ترتكز على عنصر غير قابل للبرمجة: الهوية الثقافية والروحية. وهي تقوم على إدراك الفرد لذاته كجزء من كل، وعلى إيمانه بالمصير المشترك مع بقية أفراد المجتمع.

في المقابل، فإن الروبوتات، مهما بلغ تطورها، تظل عاجزة عن استيعاب مفاهيم رمزية كالوطن، والتاريخ، والكرامة، والانتماء. فهي لا تمتلك ماضيًا ولا ذاكرة اجتماعية، ولا يمكنها أن تُقدّر رموز الدولة[2] ، أو تُشارك في عملية البناء الوطني. ولذلك، فإن إدماجها في النظام الاجتماعي بصفة "مواطنة" يُعد نوعًا من الافتعال القانوني الذي يفتقر إلى الركيزة الثقافية.[3]

بل أكثر من ذلك، فإن هذه الخطوة تُنذر بانفصال تدريجي بين الصفة القانونية والهوية الاجتماعية، مما يؤدي إلى اهتزاز مفهوم "من هو المواطن؟" في وجدان الناس، خصوصًا في المجتمعات التي ما تزال تُكافح لبناء شعور قوي بالانتماء الوطني.

ويتعمّق الإشكال حين ننظر إلى الآثار النفسية والثقافية لهذا القرار، حيث قد يشعر الإنسان – على المدى الطويل – بأن كرامته مهددة أو مُماثَلة بكائن اصطناعي لا يتمتع بشعور أو

---

[1] European Parliament, Civil Law Rules on Robotics, 2017/2103(INL), adopted 16 February 2017. \https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-8-2017-0005_EN.html

[2] John Danaher, "Welcoming Robots into the Moral Circle: A Defense of Ethical behaviorism, previous https://doi.org/10.1007/s11948-019-00115-0

[3] Linda Bosniak, The Citizen and the Alien: Dilemmas of Contemporary Membership , (Princeton: Princeton University Press, 2006), 19–23.

ضمير، مما قد يولّد رفضًا مجتمعيًا تدريجيًا لفكرة تجنيس الروبوتات، وانقسامًا حادًا بين من يؤمن بتفوّق الإنسان، ومن يدعو لدمج الآلة في المنظومة القانونية.[1]

ويُضاف إلى ما سبق بُعد إنساني أخلاقي لا يمكن تجاهله، يتعلق بالعدالة العالمية في منح الجنسية[2] . ففي الوقت الذي ما يزال فيه ملايين البشر يعيشون في حالة "انعدام جنسية" (Statelessness)، محرومين من الحقوق الأساسية بسبب عوامل خارجة عن إرادتهم، يظهر منح الجنسية لكيان غير بشري – لا يعاني، ولا يطالب، ولا يُطالب – كنوع من المفارقة القانونية الصادمة.

وقد يُساء فهم هذه الخطوة كاستخفاف بالقيم الإنسانية الأساسية، ما لم يتم ضبطها ضمن سياق قانوني دقيق.[3]

وعليه، فإن تجنيس الروبوتات لا يُعدّ قضية قانونية بحتة، بل قضية تمسّ بنية المجتمع الثقافية، ووعيه بهويته، وقيمه في التعامل مع التكنولوجيا. وما لم يُنظر إلى هذه الإشكالية بمنظور اجتماعي شامل، فقد يؤدي الانبهار التكنولوجي إلى إضعاف الحس الإنساني، وتشويه صورة المواطنة كمنظومة من الحقوق المتبادلة والشعور الجمعي المشترك.

المطلب الثاني: موقف التشريعات المقارنة من منح الجنسية للروبوتات المستقلة

في الوقت الذي بدأت فيه الدول تتسابق لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي ودمجها في مختلف القطاعات، ظلّ الجانب القانوني لهذه الطفرة التكنولوجية يراوح مكانه، لا سيما فيما يتعلق بـ"الاعتراف القانوني بالروبوتات" و"إمكانية منحها الجنسية أو الشخصية القانونية المستقلة". فعلى الرغم من الرمزية التي حملتها بعض المبادرات – كما في الحالة السعودية – فإن معظم التشريعات

---

[1] محمد أحمد المعداوي عبد ربه مجاهد، "المسئوليَّة المدنيَّة عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة"، المجلة القانونية، المجلد 9، العدد 2، 2021، ص 283–392.

[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "عديمو الجنسية: أشخاص غير مرئيين"، 2012 https://www.unhcr.org/ar/4f4a1e106

[3] Audrey Macklin, "Who Is the Citizen's Other? Considering the Heuristic Potential of Statelessness," Theoretical Inquiries in Law 8, no. 2 (2007): 340–345. https://doi.org/10.2202/1565-3404.1146

الوطنية حول العالم لا تزال متحفظة أو صامتة تجاه فكرة منح الجنسية للروبوتات، سواء أكانت محدودة الذكاء أم مستقلة القرار.

يهدف هذا المطلب إلى تحليل موقف بعض الأنظمة القانونية المقارنة من مسألة تجنيس الروبوتات أو الاعتراف بها قانونيًا، مع التركيز على ما إذا كان هنالك توجّه حقيقي نحو تقنين هذه الظاهرة أو مجرّد مداولات أكاديمية ومقترحات نظرية.

أولًا: الاتحاد الأوروبي

يُعد البرلمان الأوروبي من أوائل الهيئات التشريعية التي طرحت بشكل رسمي إمكانية الاعتراف القانوني بالروبوتات، خاصة تلك التي تعمل باستخدام الذكاء الاصطناعي المتطور. ففي عام 2017[1]، أصدر البرلمان تقريرًا شهيرًا أوصى فيه بإنشاء إطار قانوني للروبوتات الذكية، متضمّنًا مقترحًا بمنحها "شخصية إلكترونية" (Electronic Personality).

ورغم الجدل الذي أثاره هذا المقترح، إلا أن التقرير لم يُوصِ بمنح الروبوتات "جنسية" بالمعنى المتعارف عليه، بل اكتفى بالإشارة إلى ضرورة تنظيم مسؤوليتها القانونية في حال ارتكاب أضرار. وقد أكد البرلمان لاحقًا أن هذه الشخصية الإلكترونية لا تُساوي بأي حال من الأحوال بين الروبوت والإنسان، ولا تُمنحه حقوقًا سياسية أو اجتماعية، بل تُقصرها على الإطار التقني والتنظيمي.

وعلى الرغم من عدم تفعيل هذا المقترح حتى الآن، إلا أنه شكّل سابقة تشريعية من حيث التفكير في إنشاء مركز قانوني جديد للكيانات الاصطناعية، يختلف عن الشخص الطبيعي والاعتباري، دون أن يُقحمها ضمن منظومة الجنسية أو المواطنة.

ثانيًا: الولايات المتحدة

تُعد الولايات المتحدة من الدول الرائدة في تطوير الذكاء الاصطناعي والروبوتات، لا سيما في قطاعات مثل الصحة، الدفاع، والتعليم. ومع ذلك، فإن الإطار التشريعي الأمريكي لا يعترف حتى الآن بأي شكل من أشكال الشخصية القانونية للروبوتات، فضلًا عن إمكانية تجنيسها.

---

[1] European Parliament, Civil Law Rules on Robotics, Resolution 2015/2103(INL), 16 February 2017. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-8-2017-0005_EN.html

وقد أكّدت معظم الولايات الأمريكية، سواء من خلال محاكمها أو لجانها التشريعية، أن الروبوتات تُعامل كـ"أشياء" أو "منتجات تقنية"، تخضع لقوانين المسؤولية المدنية عن المنتجات (Product Liability)، ويُحمَّل الضرر الناتج عنها إلى المصنع أو المالك أو المشغل البشري.[1]

ورغم وجود بعض الأبحاث والندوات القانونية التي دعت إلى مراجعة هذا الموقف، إلا أن التيار السائد في الفكر القانوني الأمريكي يرفض – حتى اللحظة – الاعتراف بأي صفة قانونية مستقلة للروبوتات، ناهيك عن إدراجها ضمن فئة المواطنين أو الحاصلين على الجنسية.

ثالثًا: اليابان

تُعد اليابان من أكثر المجتمعات تقبّلًا للروبوتات، إذ تُشكّل هذه الكائنات جزءًا من الحياة اليومية للمواطنين، خاصة في مجالات الخدمات، والرعاية الصحية، والتعليم. ويعود هذا القبول إلى جذور ثقافية ودينية ترتبط بفكرة احترام "الكيانات غير البشرية"، دون التمييز الصارم بين الإنسان والآلة كما هو الحال في الغرب.[2]

ورغم هذا الانفتاح المجتمعي، إلا أن القانون الياباني لم يعترف حتى الآن بالروبوتات كأشخاص قانونيين، ولم يُدرجها ضمن فئات حاملي الجنسية. وتُعامل الروبوتات – وفق القانون المدني الياباني – كأدوات أو منتجات، دون أن تتحمل أي مسؤولية قانونية مستقلة.

ومع ذلك، فإن بعض الباحثين اليابانيين – خصوصًا في مجالات الفقه التكنولوجي – بدأوا يطرحون تصورات مستقبلية لتقنين العلاقة مع الروبوتات، تشمل إمكانية الاعتراف بها كشخص معنوي محدود، لكن دون منحها "المواطنة" أو الصفة السياسية.

رابعًا: الصين

رغم التقدّم الصيني الكبير في مجال الذكاء الاصطناعي، خاصة في الجوانب الأمنية والتجارية، إلا أن القانون الصيني لا يعترف بأي صفة قانونية مستقلة للروبوتات. وتُعامل هذه

---

[1] Sabine Gless, Emily Silverman, and Thomas Weigend, "If Robots Cause Harm, Who Is to Blame? Self-Driving Cars and Criminal Liability," New Criminal Law Review 19, no. 3 (2016): 412–436.

[2] Mark Coeckelbergh, AI Ethics (Cambridge, MA: MIT Press, 2020), Chapter 5: "Cultural Perspectives on Robotics in Japan," pp. 102–107.

الكيانات باعتبارها أدوات مُلكًا للدولة أو للمستخدم، وتُطبَّق عليها قواعد صارمة من حيث الرقابة والملكية الفكرية والمسؤولية.

كما أن الصين تُولي أهمية كبيرة لمسألة الأمن القومي فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، ولذلك فإن أي خطوة نحو منح الروبوتات استقلالًا قانونيًا أو جنسية وطنية تُعد غير واردة في الوقت الراهن.[1]

خامسًا: دول الخليج العربي – المبادرة الرمزية السعودية

تُعد المملكة العربية السعودية الدولة الوحيدة في العالم التي أعلنت رسميًا منح الجنسية لروبوت، وهو "صوفيا" عام 2017، خلال مؤتمر دولي للاستثمار. وقد أثار هذا الإعلان جدلًا واسعًا في الأوساط القانونية والإعلامية، سواء من حيث غياب السند القانوني، أو غموض الحقوق والواجبات المترتبة على هذه الجنسية الرمزية.[2]

ولم تصدر حتى الآن أي لائحة تنفيذية أو نص قانوني يُنظم هذه الحالة[3] ، مما يُشير إلى أن الخطوة كانت رمزية وإعلامية أكثر منها تشريعية أو قانونية. كما أن بقية دول الخليج – رغم انخراطها في مشاريع الذكاء الاصطناعي – لم تُكرّر مثل هذه المبادرات، بل اكتفت بتنظيم استخدام الروبوتات ضمن الأطر الصناعية والتجارية.

- تُظهر المقارنة بين هذه النماذج القانونية أن فكرة منح الجنسية للروبوتات لا تزال بعيدة عن التحقق في أي نظام قانوني عالمي، وأن أغلب التشريعات تتعامل مع هذه الكيانات بوصفها أدوات تقنية، لا أشخاصًا قانونيين، ناهيك عن مواطنين.

ورغم وجود بعض الدعوات إلى إعادة التفكير في الشخصية القانونية، كما في مقترح الاتحاد الأوروبي، إلا أن الإجماع الدولي لا يزال متمسكًا بحصر مفهوم الجنسية في الإنسان

---

[1] Kendra Schaefer, "China's AI Governance White Paper," Trivium China, August 2021. https://www.chinaiot.org.cn/en/news/237

[2] صحيفة الشرق الأوسط، "السعودية أول دولة في العالم تمنح الجنسية لروبوت"، 27 أكتوبر 2017، https://aawsat.com/home/article/1063476

[3] Soumik Roy, "Sophia the Robot's Citizenship Raises Hard Questions," Tech Wire Asia, November 2, 2017..https://techwireasia.com/2017/11/sophia-robots-citizenship-raises-hard-questions

فقط[1] ، باعتباره الكائن الوحيد القادر على تحمّل الواجبات السياسية والاجتماعية والأخلاقية المترتبة على الانتماء إلى دولة.

الخاتمة:

مثّلت مسألة منح الجنسية لروبوتات الذكاء الاصطناعي – وفي مقدمتها الحالة الرمزية للروبوت صوفيا – نقطة تحوّل في الخطاب القانوني العالمي حول العلاقة بين الإنسان والآلة. فبينما كان يُنظر إلى الجنسية لقرون طويلة باعتبارها رابطة قانونية ذات طابع إنساني خالص، قائمة على الإرادة والوعي والانتماء والولاء، جاءت هذه الخطوة لتعيد صياغة السؤال من جديد: من هو "المواطن" في العصر الرقمي؟ وهل يمكن للآلة أن تُدرج ضمن الكيانات التي تستحق أن تُمنح صفة قانونية بهذا القدر من الخصوصية والرمزية؟

لقد أثبت البحث من خلال الدراسة التحليلية والمقارنة أن المنظومة القانونية التقليدية غير مهيأة بعد للتعامل مع فكرة تجنيس الكيانات الاصطناعية، لا من حيث الأهلية القانونية، ولا من حيث المسؤولية، ولا من حيث التبعات الدستورية والسيادية المترتبة على ذلك. فالجنسية ليست مجرد وثيقة أو صفة شكلية، بل هي علاقة عضوية بين الفرد والدولة، تتجلى في الحقوق والواجبات المتبادلة، والمشاركة في تقرير المصير السياسي، والخضوع للنظام العام، والانخراط في الثقافة والهوية الوطنية.

وقد أظهر التحليل أن الروبوتات – مهما بلغت درجة ذكائها – تفتقر إلى الأركان الجوهرية التي تُكوِّن الشخصية القانونية والمواطنة الفعلية. فهي لا تملك وعيًا ذاتيًا، ولا شعورًا بالانتماء، ولا قدرة على اتخاذ قرارات أخلاقية مستقلة. كما أنها لا تتحمل المسؤولية بمعناها القانوني الكامل، ولا يمكن مساءلتها جنائيًا أو أخلاقيًا بنفس المعايير التي تُطبّق على الأشخاص الطبيعيين.[2]

---

[1] محمد جبريل ابراهيم ، الاطار القانوني لمنح الشخصية القانونية للروبوت كأحد تقنيات الذكاء الاصطناعي، مجلة روح القوانين – كلية الحقوق جامعة طنطا عدد خاص – المؤتمر العلمي الدولي الثامن – التكنولوجيا والقانون، 2023 ص 555 .

[2] Gless, Sabine, Emily Silverman, and Thomas Weigend. "If Robots Cause Harm, Who Is to Blame? Self-Driving Cars and Criminal Liability." New Criminal Law Review 19, no. 3 (2016): 412–436.

وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي، كشفت الدراسة عن مخاطر محتملة على هوية المجتمعات وبنيتها النفسية والمعنوية إذا ما تم التوسع في منح الروبوتات صفة "المواطن". ذلك أن المواطن ليس فقط كائنًا خاضعًا للقانون، بل هو فرد يشترك في التاريخ المشترك، والوجدان الجماعي، والثقافة القومية. ومنح هذه الصفة لكائنات مصنّعة لا تُدرك هذه المعاني قد يؤدي إلى تفريغ الجنسية من مضمونها، وإضعاف الشعور الجماعي بالهوية الوطنية.[1]

كما رصد البحث مفارقة أخلاقية مقلقة، تتمثل في تسهيل منح الجنسية لروبوتات في الوقت الذي يُحرم فيه ملايين البشر من هذا الحق، ويعيشون بلا جنسية، بلا حماية قانونية، ولا اعتراف اجتماعي أو دولي[2] . وهو ما يفرض على القانون أن يُعيد ترتيب أولوياته وفق منطق العدالة، لا وفق رمزية استعراضية أو إبهار تكنولوجي.

في ضوء ما سبق، لا يمكن قبول فكرة تجنيس الروبوتات بمعناها الكامل ضمن المنظومة الحالية، ولكن لا بد في المقابل من إيجاد بدائل قانونية مرنة ومُحكمة تُمكّن الأنظمة القانونية من التعامل الواقعي مع الكيانات الذكية، دون أن تفرّط في مفاهيمها الجوهرية.

[1] Coeckelbergh, Mark. AI Ethics. Cambridge, MA: MIT Press, 2020, pp. 45–65.

[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، "عديمو الجنسية حول العالم"، 2016، https://www.unhcr.org/ar/4f4a1e106

التوصيات

استنادًا إلى ما خلص إليه البحث من تحليل وتقييم، نقدَّم التوصيات التالية، التي تجمع بين البعد التشريعي، والاجتماعي، والدولي، بهدف التأسيس لتعامل قانوني رشيد مع الروبوتات الذكية:

أولًا: توصيات تشريعية

- وضع نص صريح في قوانين الجنسية يمنع منحها لغير الأشخاص الطبيعيين يجب على المشرّع الوطني أن يوضح بشكل قاطع أن الجنسية لا تُمنح إلا لمن تتوافر فيه صفات الشخصية الإنسانية الطبيعية، تجنبًا لأي لبس قد يترتب على سابقة "صوفيا" أو ما يشبهها.
- استحداث مركز قانوني خاص للروبوتات تحت مسمّى "الكيانات الذكية" هذا المركز القانوني الجديد يمنح الروبوتات أهلية قانونية جزئية، محدودة الغرض، لا تُساويها بالإنسان، وتُقيد استخداماتها القانونية في أطر مهنية أو تقنية فقط، مثل أداء المهام الصناعية، أو التعاملات المؤتمتة.[1]
- إنشاء سجل وطني خاص للروبوتات الذكية [2] اقترح إنشاء سجل رسمي يتضمن بيانات الروبوتات المستخدمة داخل كل دولة، بما في ذلك الشركة المصنعة، المبرمج، المالك، نوع البرمجيات، مجال الاستخدام، ودرجة الاستقلال الذاتي، لضبط التعامل القانوني معها وتحديد المسؤولية بدقة.
- تنظيم المسؤولية القانونية عن أفعال الروبوتات يجب توزيع المسؤولية القانونية وفق نموذج واضح[3] ، يعتمد على درجة تحكّم الإنسان في تصرفات الروبوت. فإذا كان الروبوت مبرمجًا بتعليمات مسبقة، تقع المسؤولية على المطور. أما إذا كان يعتمد على التعلم الذاتي، فتُحمّل المسؤولية بشكل مشترك بين الشركة المصنعة والمستخدم ضمن أطر تأمينية إلزامية.

---

[1] European Parliament. Civil Law Rules on Robotics, Resolution 2015/2103(INL), 16 February 2017
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-8-2017-0005_EN.html

[2] المرجع السابق.

[3] Gless, Sabine, Emily Silverman, and Thomas Weigend. "If Robots Cause Harm, Who Is to Blame? Self-Driving Cars and Criminal Liability." New Criminal Law Review 19, no. 3 (2016): 412–436.

- وضع قيود قانونية على استخدام الرمزية القانونية في قضايا الهوية يجب منع الجهات الرسمية أو الخاصة من استخدام مفاهيم قانونية حساسة مثل "المواطنة" و"الجنسية" في سياقات دعائية أو إعلامية، لما لذلك من آثار سلبية على الوعي القانوني العام.[1]

ثانيًا: توصيات اجتماعية وأخلاقية

- إطلاق حوار وطني ومجتمعي حول حدود العلاقة بين الإنسان والآلة من الضروري إشراك فئات المجتمع – وخاصة الشباب – في نقاشات مفتوحة حول مكانة التكنولوجيا، وحدود استخدامها، وأثرها على القيم الإنسانية، لتفادي الانبهار الأعمى على حساب المبادئ.
- تعزيز الوعي الثقافي بمعاني الهوية والانتماء في ظل الرقمنة ينبغي أن تلعب المؤسسات الثقافية والتعليمية والإعلامية دورًا في ترسيخ مفاهيم المواطنة والانتماء الإنساني، وتوضيح الفروق الجوهرية بين الإنسان والآلة من حيث الكرامة والوعي والتاريخ.
- إعادة ترتيب الأولويات الإنسانية في مواجهة الثورة التكنولوجية على المشرّعين وصناع القرار أن يُعطوا الأولوية لتسوية أوضاع ملايين عديمي الجنسية حول العالم، قبل التفكير في توسيع مفهوم المواطنة ليشمل كيانات لا تعاني، ولا تطالب، ولا تُطالب.

ثالثًا: توصيات دولية

- الدعوة إلى إعداد اتفاقية دولية لتنظيم الوضع القانوني للروبوتات، نوصى بطرح مشروع اتفاقية دولية تُنظم المبادئ العامة للتعامل مع الروبوتات الذكية، من حيث الاعتراف القانوني المحدود، والمسؤولية، والاستخدام المدني والعسكري على ان يكون ذلك تحت مظلة الأمم المتحدة أو المنظمات المتخصصة .[2]

---

[1] Roy, Soumik. "Sophia the Robot's Citizenship Raises Hard Questions." Tech Wire Asia, November 2, 2017. https://techwireasia.com/2017/11/sophia-robots-citizenship-raises-hard-questions/

[2] Lin, Patrick, Keith Abney, and Ryan Jenkins. Robot Ethics 2.0: From Autonomous Cars to Artificial Intelligence. Oxford: Oxford University Press, 2017.

- تشجيع التعاون بين الدول في مجال تشريعات الذكاء الاصطناعي نوصي بضرورة ان تتبادل الدول الخبرات القانونية والتقنية بشأن التعامل مع الروبوتات، من خلال مؤتمرات ومنتديات تشريعية دولية، تضمن توحيد المفاهيم وتقريب وجهات النظر القانونية.[1]

يبقى التحدي الأكبر أمام القانون في هذا العصر هو التوازن بين الاستجابة لمتطلبات المستقبل، والحفاظ على القيم الإنسانية الأصيلة. فبينما لا يمكن إنكار دور التكنولوجيا، لا يجوز – في المقابل – إضعاف المفاهيم القانونية والإنسانية التي شكّلت أساس الحضارة والدولة. ومن هنا، يُعدّ التعامل مع الروبوتات الذكية مسألة لا تقبل القرارات المتسرعة أو الحلول المجتزأة، بل تتطلب تفكيرًا استراتيجيًا عميقًا، يقوده القانون والعقل والحكمة.

بناءً على ما سبق نوصي ضرورة التمييز الصارم بين الاعتراف القانوني الوظيفي للروبوتات، وبين منحها صفة قانونية ذات طابع سياسي أو إنساني كالجنسية. كما نؤكد على أهمية وضع أطر تشريعية مرنة ولكن صارمة، تستوعب الذكاء الاصطناعي وتُحسن تنظيمه، دون المساس بجوهر القيم والمبادئ القانونية الراسخة، إن التعامل مع الروبوتات في العصر الرقمي يجب أن يكون قائمًا على التوازن بين الاعتراف بفاعليتها، وحماية مركز الإنسان القانوني والاجتماعي، بما يُبقي القانون في موقعه الصحيح: (خادمًا للعدالة، لا منبهرًا بالتقنية).

وعليه يجب ان يعى العالم اجمع خطورة هذه الروبوتات على حقوق الانسان في المستقبل ويستعد تشريعيا لمواجهة هذا الخطر.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الرسائل والأبحاث العلمية

1. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). عديمو الجنسية حول العالم . 2016.
2. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. عديمو الجنسية: أشخاص غير مرئيين . 2012.

[1] Gunkel, David J. Robot Rights. Cambridge, MA: MIT Press, 2018

3. أبو طالب، تهاني حامد. "الروبوت من منظور القانون المدني المصري: الشخصية والمسؤولية." مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد 37، إبريل 2022، ص 441–471.

4. ———. "الروبوت من منظور القانون المدني المصري: الشخصية والمسؤولية." مرجع سابق، ص 462.

5. عبد المبدي، جهاد محمود. "الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع." مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 45، إصدار إبريل 2024، ص 1.

6. العبد، رضا محمود. "الشخصية القانونية الافتراضية نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي." مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد 3، العدد 2، أكتوبر 2023، ص 231–314.

7. ———. "الحماية القانونية للإبداعات الخوارزمية بين حق المؤلف والرؤى المستقبلية." أعمال مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، 2024، ص 197–208.

8. ———. "الشخصية القانونية الافتراضية نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي." مرجع سابق، ص 275–280.

9. "السعودية أول دولة في العالم تمنح الجنسية لروبوت." صحيفة الشرق الأوسط، 27 أكتوبر 2017.

10. الأسدي، عبد الرسول عبد الرضا. القانون الدولي الخاص: الجنسية، الموطن، مركز الأجانب، التنازع الدولي للقوانين، تنازع الاختصاص القضائي الدولي. بيروت: دار السنهوري، 2018.

11. .———القانون الدولي الخاص: الجنسية، الموطن، مركز الأجانب، التنازع الدولي للقوانين، تنازع الاختصاص القضائي الدولي. بيروت: دار السنهوري، 2018، ص 95–97.

12. قانون الجنسية المصري رقم 26 لسنة 1975، وتعديلاته بالقانون رقم 154 لسنة 2004 والقانون رقم 140 لسنة 2019.

13. قانون الجنسية المصري، يُشترط لبعض حالات منح الجنسية أن يكون المتقدم مُندمجًا في المجتمع المصري. المادة (2) من القانون رقم 26 لسنة 1975 بشأن الجنسية المصرية (وتعديلاته).

14. مجاهد، محمد أحمد المعداوي عبد ربه. "المسئوليَّة المدنيَّة عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة." المجلة القانونية، المجلد 9، العدد 2، 2021، ص 283-392.

15. إبراهيم، محمد جبريل. "الإطار القانوني لمنح الشخصية القانونية للروبوت كأحد تقنيات الذكاء الاصطناعي." مجلة روح القوانين – كلية الحقوق جامعة طنطا، عدد خاص – المؤتمر العلمي الدولي الثامن – التكنولوجيا والقانون، 2023، ص 555.

16. صادق، هشام علي. القانون الدولي الخاص: الجنسية ومركز الأجانب – تنازع الاختصاص القضائي – تنازع القوانين. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2012.

Reference

Books and Scholarly Articles:

1. Bauböck, Rainer. "Citizenship and National Identities in the European Union." Harvard Jean Monnet Working Paper, vol. 4, 1997, pp. 5–10, https://jeanmonnetprogram.org/archive/papers/97/97-04.html.

2. Bosniak, Linda. The Citizen and the Alien: Dilemmas of Contemporary Membership. Princeton University Press, 2006.

3. ———. "Citizenship Denationalized." Indiana Journal of Global Legal Studies, vol. 7, no. 2, 2000, pp. 447–509, https://doi.org/10.2979/gls.2000.7.2.447.

4. Calo, Ryan. "Artificial Intelligence Policy: A Primer and Roadmap." UC Davis Law Review, vol. 51, no. 2, 2017, pp. 399–435.

5. Coeckelbergh, Mark. AI Ethics. MIT Press, 2020.

6. Danaher, John. "Welcoming Robots into the Moral Circle: A Defence of Ethical Behaviourism." Science and Engineering Ethics, vol. 26, no. 4, 2020, pp. 2023–2049.

7. Gless, Sabine, Emily Silverman, and Thomas Weigend. "If Robots Cause Harm, Who Is to Blame? Self-Driving Cars and Criminal Liability." New Criminal Law Review, vol. 19, no. 3, 2016, pp. 412–436.

8. Gunkel, David J. Robot Rights. MIT Press, 2018.

9. Hernandez-Orallo, José. The Measure of All Minds: Evaluating Natural and Artificial Intelligence. Cambridge University Press, 2017.

10. Joppke, Christian. Citizenship and Immigration. Polity Press, 2010.

11. Lin, Patrick, Keith Abney, and Ryan Jenkins. Robot Ethics 2.0: From Autonomous Cars to Artificial Intelligence. Oxford University Press, 2017.

12. Macklin, Audrey. "Who Is the Citizen's Other? Considering the Heuristic Potential of Statelessness." Theoretical Inquiries in Law, vol. 8, no. 2, 2007, pp. 333–366.

13. Pagallo, Ugo. "The Legal Challenges of the Fourth Industrial Revolution." Philosophy & Technology, vol. 31, no. 3, 2018, pp. 321–328.

14. Patrick Weil. "Access to Citizenship: A Comparison of Twenty-Five Nationality Laws." Citizenship Today: Global Perspectives and Practices, edited by T. Alexander Aleinikoff and Douglas Klusmeyer, Brookings Institution Press, 2001, pp. 17–35.

15. Santosuosso, Amedeo. "Robots and Law: Current Legal and Ethical Issues." Law, Innovation and Technology, vol. 7, no. 2, 2015, pp. 295–310, https://doi.org/10.1080/17579961.2015.1052643.

16. Spiro, Peter J. Citizenship: What Everyone Needs to Know. Oxford University Press, 2011.

17. West, Darrell M. The Future of Work: Robots, AI, and Automation. Brookings Institution Press, 2018.

18. Woodrow Barfield and Ugo Pagallo, editors. Research Handbook on the Law of Artificial Intelligence. Edward Elgar, 2018.

Official Documents and International Agreements:

19. Convention on the Reduction of Statelessness, 1961. UNHCR, https://www.unhcr.org/ibelong/wp-content/uploads/1961-Convention-on-the-reduction-of-Statelessness_ENG.pdf.

20. European Parliament. Civil Law Rules on Robotics. Resolution 2017/2103(INL), 16 Feb. 2017.

21. League of Nations. Convention on Certain Questions Relating to the Conflict of Nationality Laws (The Hague Convention), 1930.

22. UNHCR. Convention on the Reduction of Statelessness, 1961.

News Articles and Reports:

23. Castillo, Michael del. "Saudi Arabia Gives Citizenship to a Robot." CNBC, 26 Oct. 2017, https://www.cnbc.com/2017/10/26/saudi-arabia-gives-citizenship-to-robot-named-sophia.html.

24. "Saudi Arabia Becomes the First Country to Grant Citizenship to a Robot." Asharq Al-Awsat, 27 Oct. 2017.

25. Roy, Soumik. "Sophia the Robot's Citizenship Raises Hard Questions." Tech Wire Asia, 2 Nov. 2017, https://techwireasia.com/2017/11/sophia-robots-citizenship-raises-hard-questions.

26. Schaefer, Kendra. "China's AI Governance White Paper." Trivium China, Aug. 2021.

27. Vincent, James. "Everything You Need to Know About Sophia, the World's First Robot Citizen." The Verge, 8 Nov. 2017,

https://www.theverge.com/2017/11/8/16620926/sophia-robot-saudia-arabia-citizenship-human-rights.

28. World Economic Forum. "A Robot Has Just Been Granted Citizenship of Saudi Arabia." 27 Oct. 2017, https://www.weforum.org/agenda/2017/10/a-robot-has-just-been-granted-citizenship-of-saudi-arabia/.

Websites

1. Asharq Al-Awsat, https://aawsat.com/home/article/1063476. Accessed 28 Mar. 2025.

2. https://doi.org/10.1007/s11948-019-00115-0. Accessed 28 Mar. 2025.

3. https://doi.org/10.1525/nclr.2016.19.3.412. Accessed 28 Mar. 2025.

4. https://doi.org/10.2202/1565-3404.1146. Accessed 28 Mar. 2025.

5. "Sophia Robots Citizenship Raises Hard Questions." TechWire Asia, 2017, https://techwireasia.com/2017/11/sophia-robots-citizenship-raises-hard-questions. Accessed 28 Mar. 2025.

6. China IoT, https://www.chinaiot.org.cn/en/news/237. Accessed 28 Mar. 2025.

7. "Saudi Arabia Gives Citizenship to Robot Named Sophia." CNBC, 26 Oct. 2017, https://www.cnbc.com/2017/10/26/saudi-arabia-gives-citizenship-to-robot-named-sophia.htm. Accessed 28 Mar. 2025.

8. "Document A-8-2017-0005." European Parliament, 2017, https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-8-2017-0005_EN.html. Accessed 28 Mar. 2025.

9. Refworld, https://www.refworld.org/docid/3ae6b3b00.html. Accessed 28 Mar. 2025.

10. UNHCR, https://www.unhcr.org/ar/4f4a1e106. Accessed 28 Mar. 2025.

11. https://www.unhcr.org/ibelong/wp-content/uploads/1961-Convention-on-the-reduction-of-Statelessness_ENG.pdf. Accessed 28 Mar. 2025.